شراكة ذات حدود: ديناميكيات التشابك والتناقض في العلاقات المصرية الصينية بالحقبة الجديدة

A Partnership with Borders: The Dynamics of Intertwining and Contradictory Relations between Egypt and China in the New Era

هند المحلي سلطان

مدرس علاقات دولية بالجامعة المصرية الصينية

المستخلص

انطلاقاً من المنظور الواقعي، تحلل هذه الدراسة العلاقات المصرية الصينية في الحقبة الجديدة (ما بعد ٢٠١٤)، وتكشف عن مفارقة مركزية تحكم "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" بين البلدين. ففي حين تمثل هذه الشراكة فترة "اغتنام للفرص الاستراتيجية" لمصر، مدفوعة بتلاقي "رؤية مصر ٢٠٣٠" مع "البراغماتية التجارية الصينية"، إلا أن القدرة على تحويل هذه الفرص إلى مكاسب حقيقية تواجه تحديات بنيوية عميقة. تهدف الدراسة إلى تجاوز التحليل التقليدي، وتوضح من خلال عدسة واقعية أن "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" بين البلدين محكومة بديناميكية مزدوجة تجمع بين التشابك العميق والتناقض الحاد. وتكشف الدراسة، عبر تحليلها الميداني، أن قدرة مصر على تعظيم منافع "التشابك" وتخفيف مخاطر "التناقض" مقيدة بشكل أساسي بتحديات داخلية تتعلق بضعف الحوكمة و"قدرة الدولة". فهذه العقبات الإدارية والقانونية هي التي تعيق ترجمة الفرص الاستراتيجية المتاحة إلى قوة صناعية وتكنولوجية حقيقية تخدم الأمن القومي المصري. وعليه، تخلص الدراسة إلى أن نجاح استراتيجية "اغتنام الفرص" المصرية لا يعتمد فقط على التحولات الجيوسياسية الخارجية، بل هو مرهون بشكل حاسم بالقدرة على تنفيذ إصلاحات داخلية جذرية لتعزيز الحوكمة وبناء مؤسسات دولة قادرة على التفاوض والتنفيذ والمراقبة بشكل يخدم المصلحة الوطنية المصرية العليا.

الكلمات المفتاحية: مصر ، الصين، الشراكة الاستراتيجية الشاملة، النظرية الواقعية، المصالح الوطنية، قدرة الدولة، الموازنة الاستراتيجية.

Abstract

From a realistic perspective, this study analyzes Egyptian-Chinese relations in the new era (post-2014), revealing a central paradox governing the "comprehensive strategic partnership" between the two countries. While this partnership represents a period of "seizing strategic opportunities" for Egypt, driven by the convergence of "Egypt Vision 2030" and "Chinese commercial pragmatism," the ability to transform these opportunities into real gains faces profound structural challenges. The study aims to go

beyond conventional analysis and demonstrate, through a realistic lens, that the "comprehensive strategic partnership" between the two countries is governed by a dual dynamic that combines deep intertwining and sharp contradiction. Through its field analysis, the study reveals that Egypt's ability to maximize the benefits of "intertwining" and mitigate the risks of "contradiction" is primarily constrained by internal challenges related to weak governance and "state capacity." These administrative and legal obstacles hinder the translation of available strategic opportunities into a true industrial and technological power that serves Egypt's national security. Accordingly, the study concludes that the success of Egypt's "seizing opportunities" strategy depends not only on external geopolitical shifts, but also crucially on the ability to implement radical internal reforms to strengthen governance and build state institutions capable of negotiating, implementing, and monitoring in a manner that serves Egypt's supreme national interest.

Keywords: Egypt, China, comprehensive strategic partnership, realist theory, national interests, state capacity, strategic balancing**.**

المقدمة

تشهد الحقبة الجديدة، التي بدأت مع صعود قيادات سياسية جديدة في كل من الصين ومصر بعد عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤ على التوالي، تحولات استراتيجية عميقة في سياسات الدولتين الداخلية والخارجية. فمن جانبها، تخلت الصين تحت قيادة شي جين بينغ عن نهج دينغ شياو بينغ القائم على "إخفاء القدرات"، لتبني سياسة خارجية أكثر حزماً تسعى لـ "إظهار القدرات" وبناء هوية "الدولة الكبرى المسؤولة". وقد تجلى ذلك في إطلاق مشاريع استراتيجية ضخمة مثل "الحزام والطريق" ومفاهيم أيديولوجية جديدة كـ "مجتمع المصير المشترك"، بهدف تعزيز نفوذها وإعادة تشكيل قواعد النظام الدولي بما يخدم مصالحها الوطنية.

في الوقت نفسه، شهدت مصر تحت قيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي إعادة تشكيل لسياستها الخارجية، حيث تبنت نهج "الحياد الاستراتيجي" و "التوجه شرقاً" كآلية للموازنة البراغماتية في علاقاتها مع القوى الكبرى. داخلياً، تم ربط مفهوم الأمن القومي بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية المستدامة لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي، وهو ما يمثل أولوية قصوى للنظام في إطار مفاهيم جديدة مثل "الجمهورية الجديدة" و "رؤية مصر ٢٠٣٠."

في هذا السياق، يجادل الباحث بأن الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" في عام ٢٠١٤ لا يمكن فهمه إلا من خلال منظور واقعي يكشف عن ديناميكية مزدوجة من التشابك والتناقض. فأما التشابك، فيتمثل في التقاء مصلحة مصر "الحيوية" في جذب الاستثمارات لتحقيق الاستقرار، مع مصلحة الصين "الأساسية" في إيجاد أسواق ونفوذ لمبادراتها العالمية. هذا التوافق هو المحرك الذي يغذي التعاون الواسع بين البلدين، مدعوماً بتشابه المبادئ السياسية القائمة على احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ومع ذلك، على الرغم من أن هذه الحقبة تمثل "فرصة استراتيجية" كبرى لمصر، إلا أن هذه الدراسة تنطلق من وجود فجوة واضحة بين الإمكانيات الكامنة للشراكة والمكاسب الفعلية المحققة. يكمن التناقض في اختلاف تراتبية المصالح؛ فقضايا "البقاء" المصرية لا تقابلها بالضرورة نفس الدرجة من الاهتمام الاستراتيجي من الجانب الصيني البراغماتي. والأهم من ذلك، تجادل هذه الدراسة بأن المعوق الرئيسي أمام ترجمة مصر لهذه الفرص ليس خارجياً بالدرجة الأولى، بل هو تحدٍ داخلي يتعلق بـ "قدرة الدولة" ومستوى الحوكمة. فضعف الآليات المؤسسية يحد من قدرة مصر على إدارة هذه العلاقة بفعالية، ويجعل من الصعب جذب "البراغماتية التجارية الصينية" بالشكل الذي يخدم مصالحها الاستراتيجية في بناء قاعدة صناعية وتكنولوجية وطنية. لذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل هذه العلاقة المعقدة، باحثة في أسباب وكيفية تحولها إلى شراكة استراتيجية شاملة، ومستكشفةً حدود هذه الشراكة في ضوء ديناميكيات التشابك والتناقض، وصولاً إلى تشخيص التحديات الداخلية التي تعيق اغتنام مصر الكامل للفرص المتاحة في هذه الحقبة الجديدة.

مشكلة الدراسة:

في ظل التحولات الكبرى التي شهدتها كل من مصر والصين بعد عامي ٢٠١٤ و٢٠١٢، ارتقت العلاقات الثنائية إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة". هذه الشراكة، التي تتلاقى فيها "رؤية مصر ٢٠٣٠" مع استراتيجية "الحزام والطريق" الصينية، تمثل حقبة "اغتنام للفرص الاستراتيجية" بالنسبة لمصر، خاصة في سياق التنافس الصيني–الأمريكي وسعي بكين لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط. ومن منظور واقعي، تكشف هذه الدراسة أن الشراكة محكومة بديناميكية مزدوجة معقدة من التشابك والتناقض. يتجلى التشابك في التقاء مصلحة مصر "الحيوية" في تحقيق التنمية لضمان الاستقرار الداخلي، مع مصلحة الصين "الأساسية" في التوسع الاقتصادي عبر "البراغماتية التجارية". لكن هذا التشابك يصطدم بتناقض حاد ينبع من اختلاف تراتبية المصالح، حيث يظل الموقف الصيني براغماتياً في القضايا التي تمس "بقاء" الدولة المصرية، كقضية الأمن المائي. وعليه، تكمن المشكلة البحثية في الفجوة بين الإمكانيات الهائلة التي يتيحها "تشابك" المصالح، والقدرة المحدودة لمصر على ترجمة هذه الإمكانيات إلى مكاسب استراتيجية ملموسة. وتجادل هذه الدراسة بأن السبب الجوهري لهذه الفجوة ليس خارجياً بالدرجة الأولى، بل هو تحدٍ داخلي يتمثل في "قدرة الدولة " ومستوى الحوكمة. فضعف الآليات المؤسسية والتنظيمية يحد من قدرة مصر على إدارة هذه العلاقة المعقدة بفعالية، ويعيق قدرتها على تعظيم منافع "التشابك" وتخفيف مخاطر "التناقض"، مما يجعل اغتنام الفرص الاستراتيجية هدفاً صعب المنال.

التساؤلات البحثية

التساؤل الرئيسي: إلى أي مدى نجحت مصر في إدارة ديناميكية التشابك والتناقض في شراكتها الاستراتيجية الشاملة مع الصين لاغتنام الفرص المتاحة، وما هي طبيعة التحديات الداخلية المرتبطة بقدرة الدولة، والخارجية المرتبطة بتباين المصالح، التي تحد من تحقيقها لمكاسب استراتيجية تخدم مصالحها الحيوية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي طبيعة ودوافع التحول في العلاقات المصرية الصينية نحو "شراكة استراتيجية شاملة" في الحقبة الجديدة من منظور واقعي يركز على تباين وتشابك المصالح الوطنية؟
- كيف تتجلى "البراغماتية التجارية الصينية" كأداة لتحقيق المصلحة الوطنية الصينية، وما هي محدداتها وأولوياتها في منطقة الشرق الأوسط؟
- ما هي أبرز "الفرص الاستراتيجية" المتاحة لمصر في سياق تعزيز علاقاتها مع الصين، خاصة فيما يتعلق بمبادرة "الحزام والطريق" والتنافس الصيني الأمريكي؟
- كيف تؤثر تحديات الحوكمة وقدرة الدولة في مصر على قدرتها على تعظيم الاستفادة من مناطق التشابك مع الصين (مثل الاستثمار والتنمية)، وتخفيف المخاطر الناجمة عن مناطق التناقض (مثل تباين المواقف الأمنية والتبعية التكنولوجية)؟
- ما هي السياسات والإجراءات التي يمكن لصناع القرار في مصر اتخاذها لتعزيز قدرة الدولة وتجاوز هذه التحديات، بما يعظم العائد الاستراتيجي من العلاقة مع الصين؟

أهداف الدراسة

انطلاقاً من الإشكالية البحثية والتساؤلات المطروحة، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة، والتي تتمثل في: تحليل دوافع وأبعاد التحول في العلاقات المصرية الصينية نحو "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" من منظور واقعي، يركز على تفكيك المصالح الوطنية المتباينة لكل دولة. والكشف عن الديناميكية المزدوجة التي تحكم الشراكة، عبر فهم مناطق التشابك في المصالح الاقتصادية والسياسية، ومناطق التناقض الناجمة عن اختلاف تراتبية الأولويات الأمنية والاستراتيجية. وتشخيص التحديات الجوهرية التي تعيق قدرة مصر على "اغتنام الفرص الاستراتيجية"، مع التركيز بشكل خاص على تحليل تأثير المعوقات الداخلية المرتبطة بقدرة الدولة والحوكمة على إدارة هذه العلاقة بفعالية. بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لصناع القرار في مصر، تهدف إلى تعزيز قدرات الدولة التفاوضية والإدارية، وتطوير استراتيجيات تمكنها من تعظيم العائد من الشراكة مع الصين بما يخدم مصالحها الوطنية العليا.

أولا، الإطار النظري: النظرية الواقعية كعدسة تحليلية

ترتكز هذه الدراسة بشكل أساسي على النظرية الواقعية، التي تفترض أن الدول هي الفاعل الرئيسي في نظام دولي فوضوي، وأن سلوكها الخارجي محكوم بالسعي العقلاني لتحقيق "المصلحة الوطنية" وتعظيم "القوة" لضمان "البقاء". ولا تكتفي الدراسة بتبني هذه الفرضيات العامة، بل توظف أدوات الواقعية التحليلية كالتالي:

- تحليل تراتبية المصالح الوطنية: سيتم استخدام المنظور الواقعي لتفكيك وتصنيف مصالح كل من مصر والصين ضمن تراتبية محددة (مصالح بقاء، حيوية، وأساسية). هذا التصنيف هو المفتاح لفهم الديناميكية المزدوجة التي تحكم الشراكة، والتي تتمثل في:

التشابك: ويحدث عندما تلتقي مصلحة "حيوية" لمصر (كالتنمية لتحقيق الاستقرار) مع مصلحة "أساسية" للصين (كالتوسع الاقتصادي عبر الحزام والطريق).

التناقض: ويبرز عندما تتعارض مصلحة "بقاء" لمصر (كالأمن المائي) مع الحسابات البراغماتية الصينية التي لا ترى في القضية مصلحة حيوية لها.

مفهوم الموازنة الاستراتيجية: سيتم تحليل سياسة "التوجه شرقاً" التي تتبناها مصر ليس كخيار اقتصادي فحسب، بل كاستراتيجية "موازنة" واقعية تهدف إلى تنويع الشراكات وتقليل الاعتماد على القوى الغربية، وبالتالي زيادة هامش المناورة الاستراتيجي للدولة المصرية.

- دمج مفهوم "قدرة الدولة": تتجاوز الدراسة التحليل الواقعي التقليدي الذي يركز على القوة الخارجية، لتدمج متغير "قدرة الدولة" الداخلي كعامل حاسم. فقدرة الدولة المصرية على إدارة مؤسساتها، وتطبيق قوانينها، وتعزيز الحوكمة، هي التي تحدد مدى نجاحها في ترجمة "الفرص الاستراتيجية" الخارجية إلى قوة وطنية فعلية.

ثانياً: الإطار المفاهيمي

انطلاقاً من الإطار النظري الواقعي، تستخدم الدراسة المفاهيم التالية كأدوات إجرائية للتحليل:

- المصلحة الوطنية: هي المحرك الرئيسي لسلوك الدولتين. سيتم قياسها وتصنيفها لفهم دوافع القاهرة وبكين وتفسير قراراتهما.
- البراغماتية التجارية الصينية: لا يتم التعامل معها كمجرد سياسة اقتصادية، بل كأداة استراتيجية واقعية تستخدمها الصين لتحقيق مصالحها الوطنية، وتوسيع نفوذها عبر أدوات اقتصادية بدلاً من الأدوات العسكرية التقليدية.

- اغتنام الفرص الاستراتيجية: هو المفهوم الذي يصف الهدف المصري في هذه الحقبة. ويعبر عن عملية تحويل الإمكانيات المتاحة في البيئة الدولية (مثل التنافس الصيني الأمريكي والشراكة مع الصين) إلى مكاسب ملموسة. وتفترض الدراسة أن نجاح هذه العملية يعتمد بشكل مباشر على "قدرة الدولة" الداخلية.
- الشراكة الاستراتيجية الشاملة: هي الإطار الرسمي للعلاقة، ولكنها في جوهرها الساحة التي تتفاعل فيها ديناميكيات التشابك والتناقض بين مصالح الدولتين، وتخضع في النهاية لحسابات القوة والمصلحة التي تحكم سلوك كل طرف.

تقسيم الدراسة

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث يحلل المبحث الأول من منظور واقعي الدوافع التي أدت إلى الارتقاء بالعلاقات إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة". ويركز على تفكيك المصالح الوطنية لكلا البلدين لتأسيس الإطار التحليلي للدراسة، موضحاً كيف تتفاعل ديناميكية التشابك في المصالح الاقتصادية والسياسية مع التناقض الناجم عن اختلاف تراتبية الأولويات الأمنية والاستراتيجية. بينما يتركز المبحث الثاني علي الإنجازات الفعلية للتعاون في المجالات السياسية، والاقتصادية التجارية، والعسكرية والأمنية. ويهدف إلى رصد حجم التعاون على أرض الواقع وقياس الفجوة بين الأهداف المعلنة للشراكة ونتائجها الملموسة، تمهيداً لفهم أسباب هذه الفجوة في المبحث الثالث، والذي يتركز علي توضيح الأسباب الجذرية التي تحد من قدرة مصر على الاستفادة الكاملة من الشراكة. وبناءً على التحليل الميداني، يجادل هذا المبحث بأن المعوقات الجوهرية تكمن في التحديات الداخلية المرتبطة بـ "قدرة الدولة" والحوكمة، والتي تؤثر بشكل مباشر على إدارة هذه العلاقة المعقدة وتحويل الفرص إلى مكاسب استراتيجية.

المبحث الأول: أسس وديناميكيات الشراكة في الحقبة الجديدة

يحلل هذا المبحث أسس ودوافع التحول في العلاقات المصرية الصينية في الحقبة الجديدة، منطلقاً من المنظور الواقعي الذي يفسر سلوك الدول بناءً على حسابات القوة والمصلحة الوطنية. فمع قدوم قيادة سياسية جديدة في كلا البلدين منذ عام ٢٠١٣، دخلت العلاقات مرحلة غير مسبوقة، تُوجت بإعلان "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" عام ٢٠١٤، والتي أعقبتها طفرة في مسار التعاون الثنائي. لا يمكن فهم هذه الطفرة في العلاقات باعتبارها نتيجة للقواسم المشتركة التاريخية فحسب[١]، بل هي نتاج تشابك مدروس للمصالح الوطنية. فمن جهة، تبنت مصر

نهج "الحياد الاستراتيجي" وربطت أمنها القومي بتحقيق "التنمية المشتركة" كأداة لتعزيز دورها الإقليمي، وهو ما يتوافق مع نهج "السلام التنموي" الصيني الذي يعتبر التنمية مفتاح حل الصعوبات. ومن جهة أخرى، وجدت الصين في مصر شريكاً إقليمياً رئيسياً يدعم تفاهماتها الاستراتيجية تجاه القضايا الإقليمية كالقضية الفلسطينية والأزمات في سوريا وليبيا واليمن، ويشاركها مبادئ احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية[٢]. ولكن، يجادل هذا المبحث بأن هذه الشراكة محكومة بديناميكية مزدوجة من التشابك في المصالح الاقتصادية والسياسية، والتناقض في الأولويات الأمنية والاستراتيجية، وهو ما يحدد طبيعتها وحدودها الحقيقية.

أولاً: البراغماتية الصينية كأداة لتعظيم القوة الوطنية

شهدت السياسة الخارجية الصينية تحت قيادة شي جين بينغ تحولاً استراتيجياً، منتقلةً من نهج "إخفاء القدرات" إلى سياسة أكثر حزماً لـ "إظهار القدرات" وبناء هوية "الدولة الكبرى المسؤولة". ومن منظور واقعي، يعكس هذا التحول سلوك قوة صاعدة تسعى لتعظيم نفوذها وإعادة تشكيل قواعد النظام الدولي لخدمة مصالحها. وقد تم توظيف أدوات جديدة لتحقيق ذلك، مثل إطلاق استراتيجية "الحزام والطريق" كذراع اقتصادي عالمي، وطرح أيديولوجيات جديدة مثل "الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" و"مجتمع المصير المشترك".

في هذا السياق، ازدادت أهمية منطقة الشرق الأوسط للصين، خاصة بعد اضطرابات عام ٢٠١١ التي هددت مصالحها "الأساسية" المتمثلة في أمن الطاقة – حيث تستورد الصين نصف احتياجاتها من المنطقة – ومكافحة الإرهاب الذي امتدت آثاره إلى الحركات الانفصالية في إقليم شينجيانغ. هذا التهديد دفع بكين لتبني دور أكثر فاعلية، ظهر في استخدامها حق الفيتو لرفض التدخل الدولي في سوريا وليبيا. ولتأمين هذه المصالح دون الانخراط في التزامات عسكرية مكلفة، وضع شي إطار تعاوني جديد يرسم محددات التعاون الصيني العربي والذي تتمثل في إطار نمط التعاون "١ + ٢ + ٣"، وهو الطاقة والتجارة والاستثمار والبنية التحتية والطاقة المتجددة. كما اعتمدت الصين على "دبلوماسية الشراكات"، حيث قامت بترقية علاقاتها مع دول عربية رئيسية إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية الشاملة"، والتي تحتل قمة هرم الشراكات الصينية. حيث تعتبر هذه الشراكة في مقدمة هرم الشراكات الصينية وفقا للشكل (١). ومنذ عام ٢٠١٤، بدأت الصين في ترقية شراكتها الاستراتيجية مع الدول العربية. ففي هذا العام، تمت ترقية العلاقات الصينية المصرية من الشراكة الاستراتيجية (المستوى الثالث) إلى الشراكة الاستراتيجية الشاملة (المستوى الأول)، وفقا للشكل (١). ويقصد بالشراكة الشاملة المبتكرة هي التي بين الصين وإسرائيل، لكنها ليست استراتيجية ولا استراتيجية شاملة. فالاستراتيجية الشاملة ذات أهمية عالمية، وتشمل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[٣].

وقد كانت مصر مرشحاً مثالياً لهذه الشراكة، ففي عام ٢٠١٤، تم الارتقاء بالعلاقات إلى هذا المستوى المتقدم. فالقاهرة، من وجهة نظر بكين، تمتلك "مقومات قوة" حيوية: موقع استراتيجي فريد عند تقاطع طرق التجارة العالمية، وسوق ضخم، ونفوذ إقليمي واسع، وقيادة سياسية تتبنى نهج "الموازنة الاستراتيجية" بين الشرق والغرب. كل هذه العوامل جعلت مصر شريكاً محورياً يمكن أن يدعم أهداف الصين الكبرى في تحدي الهيمنة الأمريكية وتعزيز عالم متعدد الأقطاب[٤]. وهذه الشراكات مع دول المنطقة تعكس نهاية عصر النهج التقليدي المحافظ للسياسة الخارجية الصينية، وتعزز صعودها السياسي والاقتصادي في تحدي مباشر للهيمنة الأمريكية في مناطق خارج مصالحها الحيوية والبقاء (منطقة الشرق الأوسط)، بل وتمثل نفوذ استراتيجية لواشنطن. وذلك ردا على استراتيجية "تقويض الصين في اسيا".

وفي عام ٢٠١٦، أصدرت الصين وثيقة السياسية العربية باعتبارها أول وثيقة سياسية صينية تركز بالكامل على العالم العربي. وأكدت الوثيقة، التي صاغت النهج الاستباقي الجديد للصين تجاه العالم العربي، بالتزام بكين بتعميق التعاون الصيني العربي في مجموعة واسعة من المجالات[٥]، ولاسيما مع الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية من أجل تأكيد نفوذها في شكل شراكات استراتيجية شاملة. وفي إطار مصالحها الأساسية التي ألزمتها بتركيز هذه الشراكة علي التعاون الاقتصادي والسياسي وليس العسكري أو الأمني، وبما يتوافق مع التحديات يواجهها الأمن الإقليمي بعد اضطرابات 2011، ودفعت الكثير من دول العربية إلى ربط التنمية بالأمن في سياق الاستقرار السياسي والاجتماعي وامن النظام.

الشكل (١): الشراكات من المنظور الصيني[٦]

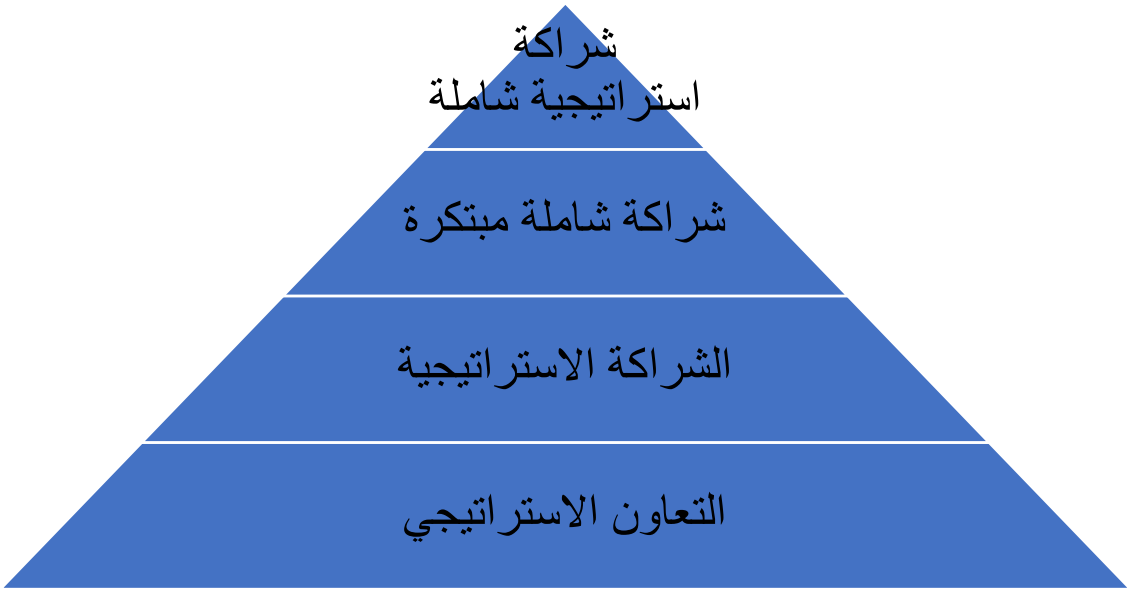

ثانياً: "التوجه شرقاً" كاستراتيجية موازنة للبقاء وتعزيز الاستقلال

بعد يونيو ٢٠١٣، واجهت مصر ضغوطاً من الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، بلغت ذروتها بتعليق جزئي للمساعدات العسكرية لأول مرة منذ اتفاقية كامب ديفيد. هذا الموقف خلق ما يمكن اعتباره "معضلة أمنية" للقاهرة، وهدد استقلاليتها الاستراتيجية، ودفع قيادتها لتبني استراتيجية "موازنة" واقعية بمسارين:

الموازنة الخارجية (External Balancing): تمثلت في سياسة "التوجه شرقاً" وتنويع مصادر السلاح من شركاء جدد مثل الصين وفرنسا وألمانيا، بهدف تقليل الاعتماد الحساس على الولايات المتحدة وتأمين قدرة الجيش على العمل باستقلالية. ولاسيما بعد اعلان الولايات المتحدة تعليق المساعدات الاقتصادية والعسكرية لمصر لأول مرة منذ كامب ديفيد، وألغت التدريبات العسكرية المشتركة بين الجيش المصري والأمريكي. ففي أكتوبر ٢٠١٣، تم تجميد جزئي للمساعدات العسكرية الأمريكية لمصر، بما في ذلك صفقات طائرات الأباتشي، F-16، ومعدات عسكرية أخرى. واستأنفت المساعدات العسكرية في مارس ٢٠١٥، حيث وافق أوباما على تسليم طائرات الأباتشي وصواريخ "هاربون"، والتعاون في ملف مكافحة الإرهاب في سيناء. وفي سياق استراتيجية التنويع التي انتهجها الرئيس السيسي لتخفيف اعتماد الجيش المصري بشكل كبير على التسليح الأمريكي في ظل الصعود والهبوط في العلاقات الامريكية المصرية، فهي تهدف الي تقليل الاعتماد الكبير على الولايات المتحدة والذي بات يهدد بشكل كبير الاستقلال العسكري لمصر في حالة دخولها حرب. فبدأت مصر في استراتيجية تنويع السلاح من فرنسا وإيطاليا وألمانيا ومؤخرا الصين. ويُعد هذا التوجه تجسيداً لسلوك "الموازنة الاستراتيجية" الكلاسيكي في النظرية الواقعية، حيث سعت القاهرة إلى تنويع شركائها لتقليل المخاطر الناجمة عن الاعتماد على حليف واحد (الولايات المتحدة)، وبالتالي زيادة استقلاليتها وتعظيم قدرتها على تحقيق هدفها الأسمى وهو "البقاء" وتأمين مصالحها الوطنية. وقد وجدت استراتيجية الموازنة المصرية في الصين شريكاً مثالياً. فعقيدة السياسة الخارجية الصينية القائمة على عدم التدخل وتقديم الدعم غير المشروط سياسياً، بالإضافة إلى جاذبية "نموذج التنمية الصيني" الذي أشاد به الرئيس السيسي، كلها عوامل جعلت من بكين حليفاً محورياً في وقت كانت فيه مصر تواجه محاولات للعزلة الدولية. وقد تجلى هذا الدعم الصيني في مواقفها من القضايا الإقليمية الحيوية لمصر، واحترامها لسيادة الدولة المصرية وحق شعبها في اختيار نظامه السياسي[٧].

الموازنة الداخلية (Internal Balancing): تجلت في ربط مفهوم الأمن القومي بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. فبناء اقتصاد قوي ومستقر يُعتبر في حد ذاته مصدراً للقوة يعزز من قدرة الدولة على الصمود ويضمن الاستقرار الاجتماعي وأمن النظام. فقد جذب "نموذج التنمية الصيني "القاهرة---- الذي حقق الاستقلال الاقتصادي

والسياسي والأمني للصين. فأصبح مفهوم الأمن القومي المصري الجديد يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق التنمية الاقتصادية لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة المصرية[٨]. ومع تعزيز سياسة "التوجه شرقا"، قدم هذا النموذج لمصر فرصا استراتيجية كبيرة لتعزيز شراكات تجارية غير مشروطة. فالشراكة الاقتصادية الصينية لا تفرض قيودا اقتصادية او سياسية او أيديولوجية على الدول الشريكة، وتحترم المسار التنموي الخاص بكل دولة، وهذا يتناسب مع الظروف المصرية بعد عام ٢٠١٣ التي تركزت علي أعطى الأولوية للاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فقد ذكر الرئيس السيسي بأن "النموذج الصيني قد حقق انجازات كبيرة ويجب اتباع هذا المسار." وقدم النموذج الصيني دليلاً قويًا على أن الأنظمة الاستبدادية والمركزية والفعالة يمكن أن تقود استراتيجية ناجحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنفيذ الرأسمالية التي تقودها الدولة، والتي تجمع بين الإصلاحات النيوليبرالية وسيطرة الدولة على الاقتصاد.

ونتيجة لذلك، سعت مصر بفاعلية لمواءمة "رؤية مصر ٢٠٣٠" مع استراتيجية "الحزام والطريق"، لتعزيز التعاون مع الصين في مجال التجارة والاستثمار ومشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة وغيرها، والانضمام للمؤسسات المالية التي تقودها الصين مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ومجموعة البريكس، باعتبارها فرصاً استراتيجية لتحقيق أهدافها الحيوية.

ثالثاً: حدود الشراكة: تحليل مناطق التشابك والتناقض

يكشف التحليل الواقعي أن "الشراكة الاستراتيجية الشاملة" ليست علاقة تحالف مطلق، بل هي تفاعل معقد بين مصالح متشابكة وأخرى متناقضة، مما يرسم "حدوداً" واضحة لهذه الشراكة. حيث تتجلي مناطق التشابك بوضوح في المجالين الاقتصادي والدبلوماسي. فمصلحة مصر "الحيوية" في تحقيق التنمية تتشابك مع مصلحة الصين "الأساسية" في تعزيز أهداف استراتيجية "الحزام والطريق". كما يتضح التشابك في التوافق السياسي حول ضرورة إصلاح النظام العالمي نحو عالم متعدد الأقطاب، والدعم المتبادل في القضايا التي تمس السيادة الوطنية لكل دولة. يتجلى دعم مصر الرافض لتدخل الدول الغربية والولايات المتحدة في الشؤون الداخلية للصين المتعلقة بحقوق الأقلية في إقليم شينجيانغ والتبت وغيرها، وأيضا الازمة التايوانية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في يوليو ٢٠١٩. وفي المقابل، دعمت الصين الموقف المصري في خلال التدخلات الأجنبية في شؤون مصر ومساعي الولايات المتحدة لفرض عزلة دولية على مصر.

ومع ذلك، من ناحية أخرى، يخفي هذا التشابك تحته تناقضاً واقعياً حاداً ينبع من اختلاف تراتبية المصالح في القضايا الأمنية والاستراتيجية. فعلي سبيل المثال، حينما اشتعلت ازمة سد النهضة، كانت الصين حينها تتمتع بنفوذ اقتصادية قوية في اثيوبيا، إلا انها لم تقدم دعم سياسي ولا دبلوماسي لمصر في بداية الأزمة. ويكشف هذا

الموقف عن الطبيعة النفعية للشراكات في المنظور الواقعي؛ فالمصلحة الوطنية الصينية المباشرة المتمثلة في استثماراتها بإثيوبيا، تغلبت على الاعتبارات الاستراتيجية العامة مع مصر في قضية تعتبرها القاهرة مسألة "بقاء" بينما تراها بكين قضية إقليمية لا تمس مصالحها الحيوية بشكل مباشر. في ليبيا والسودان، وهما دولتان تمثلان عمقاً استراتيجياً حيوياً لمصر، اتسم الموقف الصيني بالضبابية والبراغماتية، حيث تعاملت بكين مع أطراف متعددة بما يخدم مصالحها النفطية والاقتصادية، دون الانحياز بشكل كامل للموقف الذي تدعمه مصر، ناهيك انه أيضا يتعارض مع عقيدة "السياسة الخارجية" للصين، التي تحترم شرعية النظام المعترف به.

وفي سياق أخرى، استجابت مصر لدعوات أمريكية لتشكيل تحالفات إقليمية (مثل "الناتو العربي") لاحتواء إيران، التي تعتبر شريكاً استراتيجياً مهماً للصين، مما يضع الدولتين في مواقف متعارضة. وبالمثل، في نزاعات شرق المتوسط، تجنبت الصين التدخل في النزاع المصري التركي علي حقول الغاز في شرق المتوسط، حيث عارضت مصر الاقتراح التركي بتقسيم موارد الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط مع ليبيا، بل وهددت بغزو ليبيا لموازنة الحشد العسكري التركي في الدولة الواقعة في شمال أفريقيا، في حين تجنبت الصين التدخل. وبالمثل، في سياق نزاعات الإقليمية في جنوب شرق اسيا (بحر الصين الجنوبي"، أبدت مصر تأييدًا ضمنيًا وليس صريحًا بشكل مباشر لموقف الصين في بحر الصين الجنوبي، فهي حريصة على عدم الدخول في نزاعات إقليمية بعيدة عن نطاقها الجغرافي المباشر، خاصة في ظل تعزيز نهج التوجه شرقا. وهذا في سياق نهج "الحياد الدبلوماسي" الذي يتوافق مع استراتيجيتها في تحقيق التوازن بين مصالحها الوطنية وعلاقاتها الدولية.

وبالتالي، يمكن فهم العلاقات المصرية الصينية كـ "شراكة ذات حدود"، حيث يكون التشابك هو القاعدة في المجالات التي تخدم مصالح الطرفين بشكل متزامن، بينما يظهر التناقض كاستثناء يحدد سقف هذه الشراكة عندما تتعارض المصالح الحيوية لأحد الطرفين مع الحسابات البراغماتية للطرف الآخر.

المبحث الثاني: واقع ومخرجات الشراكة الاستراتيجية الشاملة

ينتقل هذا المبحث إلى تقييم الواقع والمخرجات الفعلية للشراكة الاستراتيجية الشاملة بين القاهرة وبكين على أرض الواقع. لا شك أن الشراكة الاستراتيجية الشاملة قد حققت زخماً سياسياً كبيراً، وتجلى ذلك بوضوح في الأهمية الخاصة التي أولتها بكين لمصر. فدعوة الرئيس السيسي كضيف خاص في قمم كبرى مثل مجموعة العشرين عام ٢٠١٦، ومنتدى الحزام والطريق ومنظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠١٨ ، وكونها المدعو الوحيد من بين شركاء استراتيجيين شاملين في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية والإمارات وإيران ، يؤكد على المكانة المتقدمة للقاهرة في الاستراتيجية الصينية. ولكن، بعيداً عن هذه المؤشرات السياسية الهامة، يهدف هذا المبحث إلى تقديم

تقييم نقدي ومفصل للمخرجات الملموسة لهذه الشراكة. وبدلاً من مجرد "سرد" الإنجازات، سيقوم بفحصها عبر قطاعات التعاون الرئيسية (السياسية، والاقتصادية التجارية، والعسكرية والأمنية)، بهدف قياس مدى نجاح الشراكة في ترجمة التوافق السياسي رفيع المستوى إلى واقع تنموي واستراتيجي يخدم المصالح الوطنية للجانبين، وتحديد الفجوة بين الإمكانيات الكامنة والنتائج المحققة.

أولا: واقع العلاقات السياسية المصرية الصينية

تسارعت وتيرة العلاقات الثقافية بين البلديين بشكل كبيرة لتشمل التبادلات الثقافية والدعم الدبلوماسي للجنوب العالمي والتفاهمات الاستراتيجية لبعض المفاهيم الأيديولوجية التي تدعم نظام عالمي متعدد الأقطاب، والدعم السياسي في القضايا التي تتعلق بالمصالح الحيوية والبقاء.

ففي ديسمبر ٢٠١٦، تأسس ملتقى المترجمين والباحثين العرب في الشئون الصينية في القاهرة لتسهيل ترجمة الأعمال الأدبية الصينية إلى اللغة العربية[٩]. وعلاوة على ذلك، شهدت حركة الترجمة بين البلديين تقدما كبيرا، حيث تم ترجمة العديد من الكتب الصينية الي العربية في مختلف المجالات، كما تم ترجمة عدد من الاعمال الأدبية المصرية الي الصينية. وفي يناير ٢٠٢٣، تم إدراج مصر ضمن الدفعة الأولى من الدول الرائدة لاستئناف زيارات المجموعات السياحية الصينية من قبل وزارة الثقافة والسياحة الصينية. ويوجد الآن ١٧ زوجًا من المقاطعات والمدن الصديقة بين البلدين، وتم إدراج اللغة الصينية في المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية في مصر، حيث تم إطلاق المشروع التجريبي لتعليم اللغة الصينية في المدارس المتوسطة المصرية في سبتمبر ٢٠٢٢، كما يوجد حاليًا ٣٠ جامعة في مصر بها قسم اللغة الصينية، و ٤ معاهد كونفوشيوس، و ٢ فصول دراسية كونفوشيوس، وكليتين لوبان[١٠]، وتم افتتاح الجامعة المصرية الصينية في القاهرة في عام ٢٠١٦، وهي الأولى والوحيدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي يناير ٢٠١٩، افتتحت جامعة الشعب الصينية وجامعة عين شمس المصرية مركز أبحاث تعاون الحزام والطريق في القاهرة[١١]. ويعكس التعاون بين البلدين في المشاريع الأثرية أيضا على التنوع في الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلديين. ففي عام ٢٠١٨، أُطلق أول مشروع تنقيب أثري مشترك بين الصين ومصر في معبد مونتو بالأقصر. وخلال أربعة مواسم تنقيب، اكتشف الفريق المشترك المخطط الكامل للمعبد ومبانيه الملحقة، بالإضافة إلى تماثيل حجرية وبرونزية. كما أُنشئ نموذج ثلاثي الأبعاد للموقع باستخدام تقنيات حديثة، مما ساعد في توثيق وتخطيط الموقع بدقة[١٢].

ومن زاوية تعزيز المصالح السياسية أيضا على المستوي الدولي، تدعم الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الجانبين حقوق الجنوب العالمي في النظام العالمي وتمثيلها على المستوي المتعدد الأطراف، ومساعي بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب. فالصين بحاجة الي الدول التي تمتلك النفوذ الإقليمي في العالم الثالث لدعم المفاهيم

الجديدة التي تحملها القيادة الصينية الحالية حول إعادة صياغة قواعد النظام الدولي عن طريق مؤسسات تقودها الجنوب العالمي تنشر نفوذها في النظام العالمي ويكون لها صوتا عادلا اتجاه هيمنة الليبرالية. وذلك بعد فشل الصين في نشر ايديولوجياتها خلال المؤسسات الليبرالية.

ثانيا: واقع العلاقات التجارية– الاقتصادية بين البلديين

يُعد التوافق بين أهداف "رؤية مصر ٢٠٣٠"، التي تركز على تطوير البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، واستراتيجية "الحزام والطريق" الصينية، المحرك الرئيسي لنمو العلاقات الاقتصادية بين البلدين. هذا النمو، رغم إيجابيته، يكشف عن اختلال هيكلي واضح في الميزان التجاري. ووفقاً لبيانات معهد أبحاث الصناعة الصيني لعام ٢٠٢٤، بلغ إجمالي حجم الواردات والصادرات الثنائية ١٧.٣٧٨ مليار دولار أمريكي، مسجلاً زيادة سنوية قدرها ٩.٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣. وشهد شهر يناير ٢٠٢٤ وحده تبادلات بقيمة ١.٨٠١ مليار دولار. وتفاقم العجز التجاري لصالح الصين ليصل إلى ١٦.٢٢٣ مليار دولار. ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات الصينية إلى مصر لتبلغ ١٦.٨٠١ مليار دولار بزيادة سنوية ١٢.٥٪ ، مقابل انخفاض قيمة الواردات الصينية من مصر إلى ٥٧٨ مليون دولار، بنسبة تراجع سنوية ٣٤.٥٪[١٣]. على صعيد الاستثمارات، شهد النصف الأول من عام ٢٠٢٤ نمواً إيجابياً، حيث ارتفع الاستثمار الصيني المباشر في مصر بنسبة ٣٧٪ على أساس سنوي، وتركز أكثر من ٦٠٪ منه في قطاعات الطاقة الجديدة والصناعة والبناء والخدمات. ووفقا للأرقام الرسمية وصل عدد الشركات الصينية العاملة في مصر في الوقت الحالي الى ٢٠٦٦ شركة باستثمارات تجاوزت الـ ٨ مليار دولار، وقد وزعت على قطاعات مختلفة أبرزها تصنيع الفايبر جلاس، والأجهزة المنزلية، والمنسوجات، والصناعات الغذائية والأعلاف الحيوانية[١٤]. حيث تضم منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين ومصر (تيدا) ١٧٠ شركة صيني في قطاعات صناعية ولوجستية متعددة، وتبلغ قيمة الاستثمارات الصينية في المنطقة حتى الآن إلى ما يقرب من ملياري دولار.

برزت الصين كشريك استثماري حيوي يعكس واقع الفرص الاستراتيجية التي تسعي مصر لاغتنامها في سياق الحزام والطريق. فمن منظور الدولة المصرية، لم تكن هذه المشاريع مجرد أهداف تنموية، بل كانت أدوات لتعزيز "شرعية النظام" وتحقيق الاستقرار الداخلي، وهما عنصران أساسيان في مفهوم "أمن النظام" الذي يقع في قلب المصلحة الوطنية الحيوية. ففي ظل مساعي مصر لكبح فاتورة الاستيراد بتوطين صناعات متخصصة، برزت الصين كواحدة من أكبر المستثمرين في مشروع ممر قناة السويس. وقد تجلى ذلك في الدور الذي تلعبه شركة منطقة تيان جين للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية المملوكة للدولة الصينية (TEDA) في تطوير منطقة التعاون

الاقتصادي والتجاري لقناة السويس (SETC-Zone)، والتي تهدف إلى خلق محركات النمو عبر قناة السويس وتوليد القيمة الاقتصادية المضافة. كما وقعت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في مصر عقد منح حق انتفاع لأرض بمساحة ٧٥٠ ألف متر، لشركة "شين فينغ" (WU'AN XIN FENG) الصينية لإقامة مصنع لإنتاج لفائف الحديد المدرفل المسحوب على الساخن في منطقة السخنة الصناعية بتكلفة استثمارية ٢٩٧ مليون دولار. ومن المفترض أن يوفر المشروع حوالي ١٢٠٠ فرصة عمل، ويستهدف تصدير ٧٠٪ من إنتاجه، ويحتوي على مراحل لاحقة لإنتاج بلوكات محركات السيارات[١٥].

شكل (٢) حجم التبادل التجاري بين مصر والصين خلال الفترة (2014-2024)[١٦]

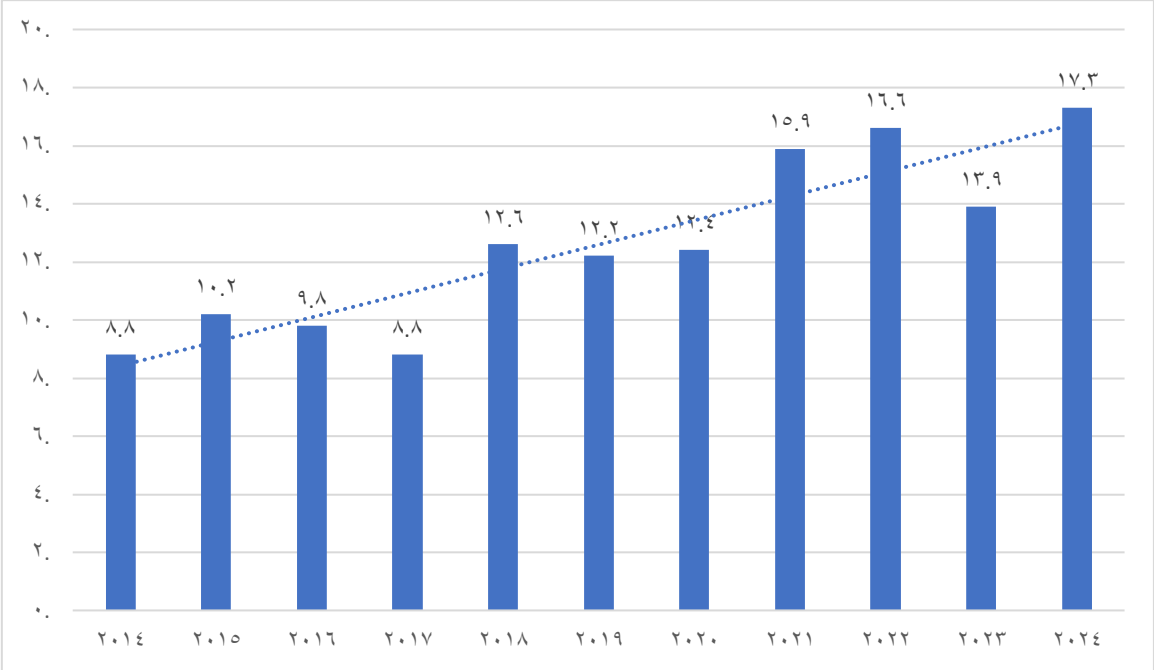

وفي العام الماضي، افتتحت شركة هاير الصينية العملاقة للأجهزة المنزلية أول منطقة صناعية لها في مصر، كما افتتحت شركة هندسة البناء الوطنية الصينية مصنعًا لتصنيع الهياكل الفولاذية في منطقة التعاون الاقتصادي والتجاري تيدا[١٧]. وفي أبريل من نفس العام، وقعت شركات صينية ١٤ اتفاقية لمشروعات في مصر خلال منتدى تشجيانغ الاقتصادي الصيني المصري، وذلك في محاولة لتعزيز التعاون مع الشركات الصينية الرائدة. وفي الوقت نفسه، قامت الصين بتمويل بناء مصنع كبير للأسمنت في عام ٢٠١٨[١٨] وأكبر مركز لتخزين اللقاحات في أفريقيا في عام٢٠٢٢.

وتعد المنطقة الصناعية للنسيج التي تقع في السادات، والتي تأسست عام ٢٠١٨، واحدة من أكبر المشروعات الاستثمارية الصينية في مصر، والتي تهدف إلى إعادة هيكلة وتطوير صناعة النسيج المصرية، بما يعزز الإنتاج المحلي ويوفر فرص عمل واسعة. ومن المقرر أن تضم أكثر من ٥٩٢ مصنعًا صينيًا للنسيج والملابس، وستكون المنطقة جزءًا من المناطق الصناعية المؤهلة في مصر، مما يساهم في تعزيز قدرة مصر على إنتاج وتصدير المنسوجات بدلاً من استيراده. كما انها أيضا ستمنح الشركات الصينية بدورها قاعدة لتصدير الملابس المعفاة من الرسوم الجمركية إلى أسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وفي مجال الزراعة، في ١٣ مايو ٢٠٢٤، كشفت مصر عن المرحلة الأولى من مشروع واسع النطاق غرب القاهرة، والذي يتم تنفيذه بمساعدة مجموعة فنغ شانغ الصينية، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي وصادرات المنتجات الزراعية. وتشمل المرحلة الأولى زراعة آلاف الأفدنة من المحاصيل الأساسية مثل القمح والذرة والأرز، وتشمل محاصيل تصديرية مثل الخضروات والفواكه[١٩]. وفي مشاريع البنية التحتية والطاقة المتجددة في مصر، تتبنى بكين نموذج (EPC+F)، وهو نموذج تمويلي وتنفيذي تستخدمه الشركات الصينية بشكل واسع في تنفيذ المشاريع الكبرى، حيث يجمع بين التصميم والهندسة، والتوريد والبناء، والتمويل، مما يسمح للشركات الصينية بتقديم حلول متكاملة للمشاريع. وفي عام ٢٠١٦، كانت شركة هندسة البناء الحكومية الصينية هي أول من حصل على حقوق الامتياز لبناء المنطقة التجارية المركزية في العاصمة الجديدة. كما دعمت الصين بناء مشروع القطار الكهربائي السريع (خط السكة الحديد المكهرب بمدينة العاشر من رمضان)، الذي يُعد أحد أكبر مشاريع البنية التحتية التي تنفذها مصر بالتعاون مع الصين بإجمالي استثمارات بلغت ٩ مليارات دولار أمريكي، ويهدف إلى تعزيز النقل الجماعي الحديث وتقليل الزحام المروري وتحقيق التنمية المستدامة في المدن الجديدة. ومشروع جسر السكة الحديد الدوار لقناة السويس، والذي يهدف الجسر إلى ربط شبه جزيرة سيناء بالمنطقة الغربية من قناة السويس، مما يعزز التنمية الاقتصادية في سيناء. ومشروع محطة ابوقير، والتي تهدف إلى توليد الطاقة الكهربائية باستخدام تكنولوجيا متقدمة، بالتعاون مع شركة شنغهاي الكهربائية.

ومن زاوية طريق الحرير البحري وتركيز بكين على الاستثمار في المناطق الاستراتيجية مثل الموانئ وانشاء مدن اقتصادية ذات طابع صيني، يعمل الجانبين على تنفيذ مشروع ضخم يربط بين ميناء العين السخنة على البحر الأحمر ومدينة العلمين الجديدة على البحر الأبيض المتوسط. وهذا المشروع يُعد جزءًا من رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحديث البنية التحتية وتعزيز مكانتها كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية. وفي سياق طريق الحرير الأخضر، شهدت السنوات الأخيرة تعزيز التعاون المصري الصيني في مجال صناعة السيارات، خاصة فيما يتعلق بالسيارات الكهربائية والنقل المستدام، في إطار سعي مصر لتوطين هذه الصناعة وتقليل الاعتماد على الاستيراد. حيث وقّعت مصر اتفاقيات مع شركات صينية لتصنيع السيارات الكهربائية محليًا، مثل شركة دونغ فينغ، والتي

تتعاون مع شركة النصر للسيارات لإنتاج أول سيارة كهربائية مصرية. ويهدف لمشروع إلى إنتاج حوالي ٢٥ ألف سيارة سنويًا في المرحلة الأولى[٢٠]، ويساهم في نقل التكنولوجيا الصينية إلى مصر، مما يساعد في بناء منطقة الشرق الاوسط. كما قامت شركات السيارات الصينية الكبرى، مثل شيري وجيلي وبي واي دي بإنشاء مصانع تجميع للسيارات في مصر، مما يوفر بدائل محلية ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية. وتعمل بكين ايضا على إنشاء محطات شحن كهربائية في مصر، وهو عامل رئيسي لدعم انتشار السيارات الكهربائية. حيث تم الاتفاق على إنشاء أكثر من ٣,٠٠٠ محطة شحن في جميع أنحاء مصر خلال السنوات القادمة بدعم من الشركات الصينية[٢١].

وقامت الشركة الصينية قوتون بالشراكة مع مصنع ٢٠٠ الحربي في مصر لإنتاج حافلات كهربائية محليًا[٢٢].

وكجزء من استراتيجية الصين لتوطيد هويتها التكنولوجية في العالم، شهدت العلاقات المصرية الصينية نقلة نوعية في قطاع الطاقة المتجددة، حيث كثفت الدولتان تعاونهما في إنتاج وتوزيع ونقل الكهرباء والطاقة المتجددة في إطار استراتيجية مصر ٢٠١٤ لتنويع مصادر الطاقة، والتي تهدف إلي وصولها إلى ٤٢٪ من إجمالي الطاقة المنتجة من المصادر المتجددة بحلول ٢٠٣٥، مما يجعلها رائدة في الطاقة الخضراء بالمنطقة. على سبيل المثال، مشروع بنبان للطاقة الشمسية في أسوان يُعتبر واحدًا من أكبر مشاريع الطاقة الشمسية في العالم، حيث بلغ القدرة الإجمالية للمشروع ١.٨ جيجاوات، ويتكون المشروع من ٣٢ محطة شمسية منفصلة[٢٣]. وقد احتلت مصر المركز الرابع في قائمة الدول التي تستثمر في توربينات طاقة الرياح بالشراكة مع الصين بحلول عام ٢٠٢٤، بعد السعودية وأوزبكستان والبرازيل[٢٤]. وتعمل شركات صينية رائدة مثل الرياح الذهبي ومجموعة دونغ فانغ الكهربائية ومجموعة شانغهاي الكهربائية على تطوير مشاريع طاقة الرياح في مصر، مثل مشروع محطة خليج السويس التي تبلغ قدرتها ٥٠٠ ميجاوات، وهي واحدة من أكبر محطات طاقة الرياح في مصر، ومشروع محطة الزعفرانة التي تبلغ قدرتها ٥٤٥ ميجاوات، والتي تعتبر من أقدم محطات طاقة الرياح في مصر.

وفي سياق مبادرة الحزام والطريق الرقمية"، شهدت العلاقات بين مصر والصين تطورًا كبيرًا في مجال الفضاء وتكنولوجيا الأقمار الصناعية، حيث عززت الشراكة بين البلدين في تطوير وإطلاق الأقمار الصناعية تتبع القياس عن بُعد والتحكم، وتطبيقات الأقمار الصناعية وتبادل البيانات. على سبيل المثال، أسست وكالة الفضاء المصرية مركز تجميع واختبار الأقمار الصناعية بدعم من الصين، والذي يقع في مدينة الفضاء المصرية[٢٥]. كما تم تطوير القمر الصناعي المصري "مصر سات ٢"، ليكون أحد أهم الأقمار الصناعية المصرية للاستشعار عن بُعد بالتعاون المشترك بين وكالة الفضاء المصرية والأكاديمية الصينية لتكنولوجيا الفضاء وتم اطلاقه في نوفمبر ٢٠٢٣ من مركز إطلاق "جيوتشوان" الفضائي بالصين[٢٦]. كما تعد "هواوى" شريكًا استراتيجيًا في دفع عجلة التحول الرقمي بمصر، حيث ساهمت بشكل فعال في بناء بنية تحتية رقمية متطورة. فيعد إطلاق أول منطقة سحابية عامة في

القاهرة في مايو 2023، علامة فارقة في تعزيز الشراكة الرقمية بين الجانبين، ويجعل مصر مركزًا إقليميًا للخدمات السحابية في شمال إفريقيا. بالإضافة الي مشروع ميناء الجيل الخامس الذكي الذي يتم تنفيذه بالشراكة بين شركة هواوي ووزارة الاتصالات المصرية، والذي يُعد خطوة مهمة نحو تحويل الموانئ المصرية إلى موانئ ذكية باستخدام تكنولوجيا الجيل الخامس وإنترنت الأشياء. وهذا المشروع يهدف إلى تطبيق معايير الأمن السيبراني الصينية على نظام الشحن في البحر الأبيض المتوسط، مما يعزز كفاءة وأمن الموانئ المصرية. وتشير بيانات المعهد المصري لتكنولوجيا الاتصالات إلى أن البنية التحتية للاتصالات التي تقودها الشركات الصينية أدت إلى زيادة تراخيص براءات اختراع الجيل الخامس في مصر بنسبة ٢١٠٪ في عامين. كما أطلقت شركة "هواوي تكنولوجيز" مؤخرًا نموذج اللغة العربية الكبير (LLM) في مؤتمر هواوي السحابي بالقاهرة. حيث يبلغ معدل التعرف التلقائي على الكلام ٩٦٪، ويمكنه تغطية أكثر من ٢٠ دولة ناطقة باللغة العربية، مما يعزز مستوى التعاون العلمي والتكنولوجي بين الصين ومصر.

وعلى الجانب التمويلي والمصرفي، من أجل تسهيل التبادل التجاري بين البلدين باستخدام العملات المحلية، تم توقيع اتفاقية مقايضة العملة بين بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) والبنك المركزي المصري لمدة ثلاث أعوام في ديسمبر ٢٠١٦، حيث بلغت قيمة الاتفاقية ١٨ مليار يوان صيني (حوالي ٢.٦٢ مليار دولار أمريكي)[٢٧]. وفي سبتمبر ٢٠١٧، أعلن البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية عن تمويل يصل إلى ٢١٠ ملايين دولار أمريكي لدعم ١١ مشروعًا للطاقة الشمسية في مصر[٢٨]. كما افتتحت عدة بنوك صينية فروعًا في مصر، مثل بنك الصين وبنك التنمية الصيني. وفي سياق استراتيجية الصين لتدويل اليوان عالميا، أصدر البنك المركزي المصري أول "سندات باندا" في عام ٢٠٢٤ لجمع ٣.٥ مليار يوان، وسيتم استخدام الأموال خصيصًا لمشاريع مشتركة صينية مصرية[٢٩].

ثالثا: التعاون الأمني–العسكري: بين الموازنة الاستراتيجية والبراغماتية المحدودة

يُعد التعاون في المجالين الأمني والعسكري تجسيداً واضحاً لديناميكية "التشابك والتناقض" التي تحكم العلاقات المصرية الصينية. فهو مدفوع بحاجة مصر الحيوية إلى "الموازنة الاستراتيجية"، لكنه محكوم في الوقت ذاته بحدود "البراغماتية التجارية" الصينية ودورها الأمني المحدود في المنطقة. ينطلق التقارب العسكري المصري–الصيني من استراتيجية "الموازنة الخارجية" التي تنتهجها القيادة المصرية الحالية. ففي ظل التذبذب في العلاقات مع الولايات المتحدة، والقيود التي تفرضها واشنطن على نقل التكنولوجيا العسكرية المتقدمة لمصر مقارنة بحلفاء آخرين في المنطقة كإسرائيل، أصبح الاعتماد الكبير على التسليح الأمريكي يمثل تهديداً للاستقلالية الاستراتيجية المصرية.

الأمر الذي دفع القاهرة إلى تنويع مصادر سلاحها بشكل فعال، بالتوجه نحو شركاء أوروبيين، وبشكل متزايد نحو الصين.

تعود جذور التعاون العسكري بين مصر والصين إلى تبادل استراتيجي محوري في السبعينيات. ففي عام ١٩٧٦، وفي وقت كانت فيه صناعة الطيران العسكري الصينية تواجه صعوبات، قدمت مصر مساعدة نوعية تمثلت في إهدائها مقاتلة سوفيتية متقدمة من طراز ميج-٢٣. وقد كان لهذه الخطوة أثر كبير، حيث ساهمت في إدراك القيادة الصينية للفجوة التكنولوجية مع القوى الجوية العالمية، ودفعتها لاتخاذ قرار حاسم بتطوير قواتها الجوية. شهد هذا التعاون تحولاً مهماً في عام ١٩٧٩، عندما غيرت الصين سياستها من تقديم المساعدات العسكرية المجانية إلى بيع الأسلحة. وفي العام ذاته، أصبحت مصر أول دولة أجنبية تشتري طائرات مقاتلة صينية، حيث حصلت على ٥٠ طائرة من طراز J-6 (مقاتلة وتدريبية). تبعت هذه الصفقة التاريخية صفقة أخرى بعد عامين لشراء ٦٠ مقاتلة من طراز J-7، بتكلفة بلغت حوالي ٣٠٠ مليون يوان. لقد ساهمت هذه الصفقات المبكرة في فتح فصل جديد للصين كمُصدِّر للأسلحة، وأرست أساساً تاريخياً للعلاقات العسكرية الحالية بين البلدين.

شهدت السنوات الأخيرة تطوراً ملموساً في التعاون العسكري، حيث اتجهت مصر لتعزيز دفاعاتها بأسلحة صينية نوعية، أبرزها الحصول على طائرات "وينغ لونغ" المسيرة بقدراتها الاستطلاعية والقتالية، والتي شكلت بديلاً فعالاً للمسيرات الأمريكية التي واجهت مصر صعوبات في الحصول عليها بسبب القيود السياسية. كما شمل التعاون أنظمة صواريخ مضادة للطائرات. كما أثارت تقارير صحفية احتمالية أن تصبح مصر ثاني دولة تحصل على المقاتلة الصينية المتقدمة "J-10CE"، المزودة بصواريخ "PL-15" المتطورة. ورغم عدم تأكيد الصفقة رسمياً، فإنها إن صحت، ستعكس رغبة مصرية في تجاوز القيود الغربية والحصول على تكنولوجيا عسكرية تساهم في الحفاظ على توازن القوى الإقليمي. بالاضافة إلي تعزز التنسيق العملياتي بين البلدين من خلال مناورات عسكرية مشتركة، مثل تدريبات "الحارس البحري" لتعزيز الأمن البحري، ومناورات القوات الجوية "نسر الحضارة" التي شهدت تطوراً ملحوظاً في مستوى ونوعية المقاتلات المشاركة.

على الرغم من هذا التطور، يظل التعاون الأمني محكوماً بسقف واضح تفرضه استراتيجية الصين الكبرى. فسياسة بكين تجاه الشرق الأوسط تحكمها "البراغماتية التجارية"؛ فحجم مصالحها الاقتصادية الضخمة (حوالي ٤٠٠ مليار دولار حجم التبادل التجاري مع الدول العربية) لا يقابله دور أمني حقيقي أو رغبة في بناء تحالفات استراتيجية. ويعود ذلك إلى أن المنطقة لا تقع ضمن نطاق مصالح الصين "الحيوية" أو "البقاء"، مما يدفعها لتجنب الانخراط في النزاعات الإقليمية. لهذا السبب، يتركز التعاون الأمني المصري-الصيني في مجالات محددة تتلاقى فيها المصالح بشكل مباشر، مثل مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة التي تشكل تهديداً مشتركاً. أما في القضايا

الأمنية الأخرى، فتكتفي الصين بدبلوماسية "الوساطة النشطة" أحياناً، كما حدث في التقارب السعودي–الإيراني، لكنها تتجنب اتخاذ مواقف حاسمة قد تورطها في أزمات المنطقة المعقدة.

المبحث الثالث

التحديات والفرص التي تواجه اغتنام الفرص الاستراتيجية المصرية في سياق الشراكة الاستراتيجية الشاملة المصرية الصينية

يجادل هذا المبحث، بالاعتماد بشكل أساسي على نتائج الدراسة الميدانية والمقابلات التي أجراها الباحث، بأن المعوقات الرئيسية ليست خارجية بالدرجة الأولى، بل هي تحديات بنيوية داخلية. وتتمثل هذه التحديات في محدودية "قدرة الدولة" ووجود ثغرات في منظومة الحوكمة، مما يضعف من قدرة مصر على إدارة هذه العلاقة المعقدة بفعالية. وبالتالي، سيركز هذا المبحث على تحليل هذه المعضلة من زاويتين متكاملتين: وهما المخاطر المحتملة التي قد تصاحب الاستثمارات الصينية على المصالح المصرية في ظل هذه التحديات الداخلية. والاخرى العقبات الفعلية التي تتمثل في العقبات الإدارية والقانونية والبيروقراطية التي تواجهها الاستثمارات الصينية نفسها في البيئة المصرية، والتي تكشف عن طبيعة هذه المعوقات الداخلية وتداعياتها على اغتنام الفرص الاستراتيجية المتاح.

أولا: التحديات التي تعيق تعزيز اغتنام الفرص الاستراتيجية لمصر في سياق شراكة التجارية الاقتصادية

بالنظر إلي التحديات التي تواجه الاستثمارات الصينية في البيئة المصرية في ظل حرص القيادة مؤخرا على تعزيز سياسة "التوجه شرقا"، ولاسيما في ظل التغيرات التي يشهدها النظام الإقليمي للمنطقة العربية وأيضا العلاقات مع الولايات المتحدة في سياق الحرب على غزة ومشروع التهجير. كشفت المقابلات الميدانية كما موضح في شكل (٣)، التي أجرها الباحث مع شركات ومدراء تنفيذيين لعشرين شركة صينية من أكبر الشركات في مصر عن التحديات التي تتمثل في البيروقراطية وصعوبة إنفاذ القوانين، والتي تعكس عن قصور في "قدرة الدولة". وهذا القصور لا يقتصر على الجانب الإداري، بل له تداعيات استراتيجية مباشرة. فضعف القدرة التوجيهية للدولة يظهر في غياب رؤية استثمارية موحدة قادرة على توجيه الاستثمارات الصينية نحو قطاعات تخدم الأمن القومي (كنقل التكنولوجيا) بدلاً من قطاعات سريعة الربح. كما أن ضعف القدرة التنظيمية والرقابية هو ما يسمح بانتهاك حقوق

الملكية الفكرية ويقلل من قدرة مصر على فرض شروط تعاقدية صارمة تضمن مصالحها. إن عجز الدولة عن ممارسة قدراتها بشكل كامل يجعلها فاعلاً أقل عقلانية وأكثر عرضة للاستغلال في النظام الدولي الفوضوي. فعلى سبيل المثال، تواجه أحدى الشركات الصينية لصناعة الدرجات النارية، وفقا لمديرها التنفيذي، سرقة العلامة التجارية من قبل منافسين محليين، الأمر الذي كان له تداعيات بشكل كبير على حجم المبيعات الشركة الصينية. ووفقا للرؤية القانونية التي اتبعتها الشركة لضمان الحقوق الملكية لعلامتها التجارية، وجد أن هناك إشكالية في تفعيل القوانين، وأيضا عدم وجود ترابط بين المؤسسات الحكومية المعنية لتفعيل القانون بشكل فعال مع ضمان عدم حدوث تجاوزات تؤثر على بيئة الاستثمار في مصر.

الشكل (٣): التحديات التي تواجه الاستثمارات الصينية في مصر [٣٠]

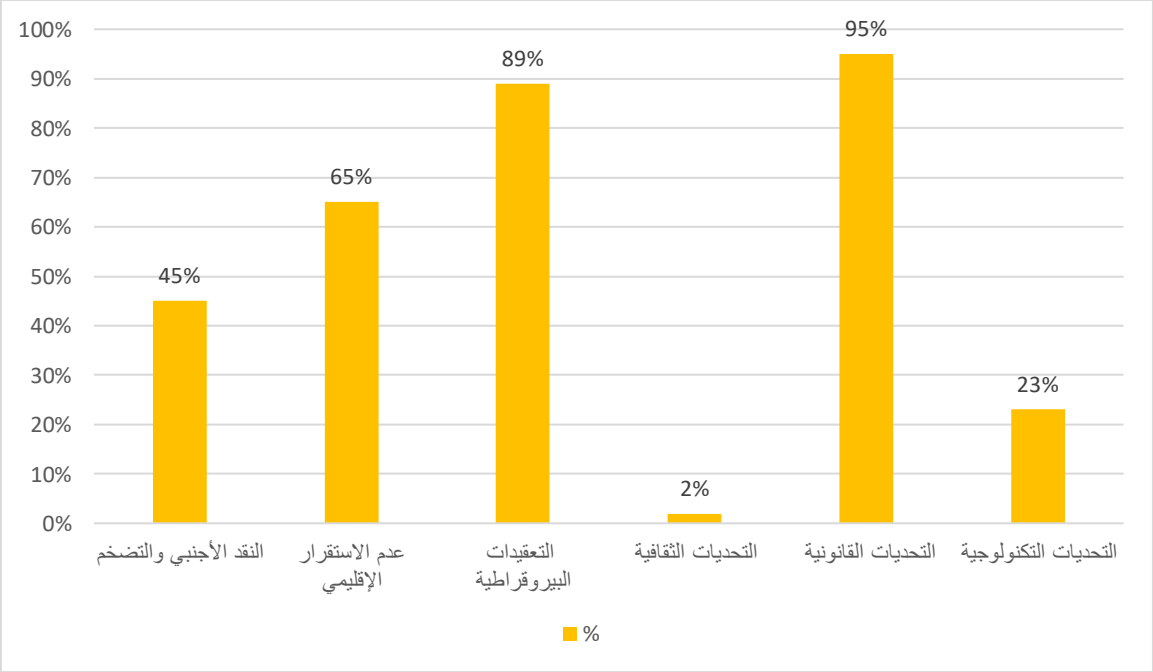

وفي سياق مخاطر الاستثمارات الصينية على المصالح المصرية، كشفت هذه المقابلات أيضا عن بعض الانتهاكات من جانب بعض المستمرين الصينين في مصر، والتي تهدد المصالح الوطنية المصرية. ويعزى ذلك إلى تحديات تتعلق بالحوكمة المصرية في إنفاذ القوانين والفساد الإداري والبيروقراطية. ومن منظور واقعي، فإن هذه التحديات لا تمثل مجرد عقبات إدارية، بل هي مؤشر على ضعف في "قدرة الدولة"، وهو ما يقلل من قوتها التفاوضية أمام الفاعلين الخارجيين. هذا الضعف يتفاعل مع سياسات الاستثمار الصينية التي تتمثل في البراغماتية التجارية المرتبطة بأعباء الديون، مما قد يؤدي إلى تآكل "السيادة الوطنية" على المدى الطويل، وهو الخطر الأكبر على أي دولة تسعى للحفاظ على استقلالها، كما هو موضح في الشكل (٤).

فالعلاقة بين "البراغماتية التجارية الصينية" والتحديات الداخلية في مصر قد تنتج مجموعة من المخاطر التي تهدد المصالح الوطنية على المدى الطويل، والتي تتمثل أهمها في نهج القروض الصينية، والذي قد يكون مرتبطاً بضمانات سيادية أو موارد طبيعية في حال تعثر السداد، مما قد يهدد أصولاً استراتيجية مصرية مثل الموانئ أو المناطق الاقتصادية. كما أن الاعتماد على التمويل الصيني قد يقوض الصناعة المحلية، حيث تُستورد المعدات والمواد غالباً من الصين بدلاً من تصنيعها محلياً. وفي كثير من الحالات، تكون الشركات الصينية هي المنفذ والممول والمشغل، مما يخلق "نموذجاً مغلقاً" يحد من التكامل مع الاقتصاد المحلي ويؤدي إلى تسرب العوائد للخارج دون إحداث أثر تنموي حقيقي. ناهيك عن أنه يغيب عن معظم الاستثمارات الصينية استراتيجية حقيقية لنقل التكنولوجيا إلى مصر. فالعقود غالباً ما تكون مقيدة ولا تشمل نقل الملكية الفكرية أو التدريب الكافي للكوادر المصرية. كما أن بكين تمارس سياسة حماية صارمة لتكنولوجياتها المتقدمة، خاصة في مجالات الذكاء الاصطناعي والاتصالات، ويغيب التعاون البحثي والتطويري المشترك بين شركاتها والمؤسسات المصرية. وعلى الرغم من هذه المخاطر، فإن سعي مصر لجذب الاستثمارات الصينية يمثل خياراً استراتيجياً تمليه ضرورات واقعية. فمن منظور القيادة المصرية، يُعد تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة شرطاً أساسياً لضمان الاستقرار الاجتماعي وأمن النظام، وهو ما يتوافق مع أيديولوجية الحوكمة الصينية التي تربط التنمية بالاستقرار. وفي هذا السياق، تبذل الدولة المصرية جهوداً حثيثة لتذليل العقبات أمام الاستثمار الأجنبي، مثل تفعيل قانون الاستثمار، وتدشين خريطة استثمارية تضم أكثر من ٢٧٠٠ فرصة، ومنح حوافز ضريبية، وتأسيس "وحدة الرخصة الذهبية" للمشروعات الاستراتيجية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بتفعيل القوانين والحد من التعقيدات البيروقراطية، مما يتطلب جهوداً أكثر عمقاً وشمولية.

إن معالجة هذه التحديات وتعظيم المكاسب يتطلب استراتيجية وطنية متكاملة لتعزيز "قدرة الدولة"، ترتكز على تأسيس مراكز فكر استراتيجية متخصصة في الشأن الصيني، تضم باحثين وخبراء مصريين، لفهم "البراغماتية التجارية الصينية" بعمق وتقديم استشارات قائمة على الأدلة لصناع القرار، على غرار ما تفعله الصين لدراسة شركائه. وتأسيس مراكز فكر استراتيجية متخصصة في الشأن الصيني، تضم باحثين وخبراء مصريين، لفهم "البراغماتية التجارية الصينية" بعمق وتقديم استشارات قائمة على الأدلة لصناع القرار، على غرار ما تفعله الصين لدراسة شركائه. بالاضافة إلى إنشاء كيان، كرابطة أو جمعية، للمستثمرين الصينيين لتسهيل التواصل وحل المشكلات، مما يساعد على فهم التحديات ومعالجتها، ورصد أي انتهاكات قانونية لا تخدم المصالح الوطنية.

الشكل رقم (٤): مخاطر الاستثمارات الصينية على المصالح المصرية[٣١]

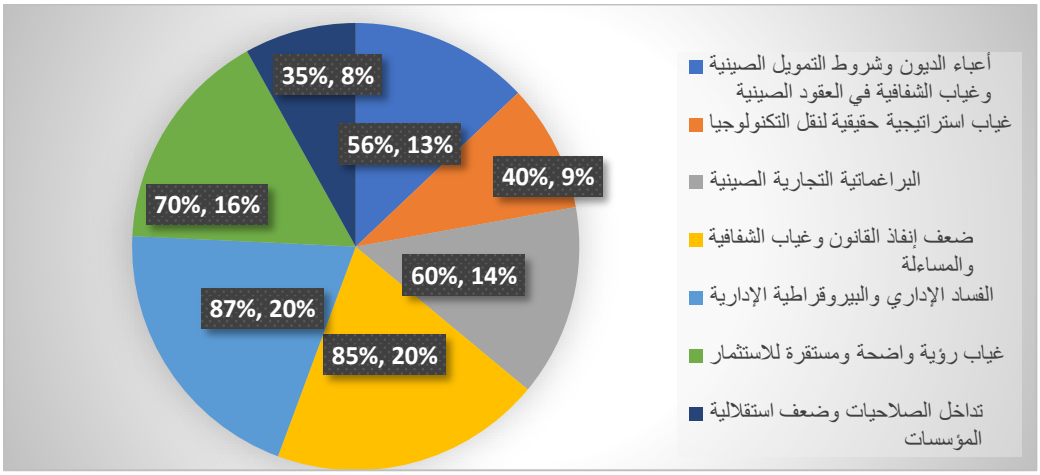

فتعظيم المكاسب وتقليل المخاطر، يتطلب الأمر استراتيجية وطنية متكاملة تبدأ من الداخل، عبر تأسيس آليات مؤسسية فعالة كإنشاء قاعدة بيانات شاملة للشركات الصينية في مصر ونظام لقياس مستوى أدائها بناءً على مدى التزامها بالقوانين ومساهمتها في الاقتصاد المحلي، مع تحفيز الشركات المتميزة. إن النجاح في تطبيق هذه الآليات لتحسين الحوكمة من شأنه أن يفتح آفاقاً استراتيجية أوسع، أبرزها تأهيل مصر لتكون شريكاً محورياً في تعاون ثلاثي مع الصين ودول أفريقيا، بما يعزز نفوذها القاري، بالإضافة إلى جذب استثمارات صينية–خليجية مشتركة موجهة نحو القطاع الصناعي. وبالتوازي مع هذه الجهود الاقتصادية والاستراتيجية، يجب تفعيل الدبلوماسية السياسية بشكل أكثر عمقاً؛ فالدعم السياسي الواضح الذي تقدمه القاهرة لبكين في قضاياها الجوهرية كقضية تايوان، يجب أن يُستثمر كورقة استراتيجية للحصول على دعم صيني مقابل في الملفات التي تمس الأمن القومي المصري. وهذا يتطلب تجاوز حالة الدبلوماسية الشكلية التي تتسم بها أنشطة العديد من القنوات القائمة (كالعلاقات الحزبية وجمعيات الصداقة)، وربطها برؤية استراتيجية واضحة تخدم المصالح الوطنية بشكل ملموس.

وعلى المستوى الأمني، يتجلى بوضوح طابع "الشراكة ذات الحدود". فالتعاون محكوم بديناميكية واقعية؛ فمن ناحية، هو يخدم "استراتيجية التنوع" التي تنتهجها القيادة المصرية لتخفيف الاعتماد على مصادر التسليح الغربية. ومن ناحية أخرى، هو مقيد بـ"البراغماتية التجارية" الصينية، التي تتجنب الانخراط الأمني العميق في قضايا الشرق الأوسط أو الدخول في منافسة مباشرة مع الدور الأمريكي، نظراً لأن المنطقة لا تمثل لها مصلحة "بقاء" أو "حيوية". وهذه الديناميكية تفسر لماذا يتركز التعاون الأمني في مسارات محددة تخدم مصالح الطرفين بشكل مباشر، دون أن يرقى إلى مستوى التحالف. ويظهر هذا جلياً في تكثيف التدريبات العسكرية المشتركة التي تهدف لتعزيز الخبرات والتنسيق العملياتي. على سبيل المثال، أجريت تدريبات بحرية مشتركة مثل "المحيط الأزرق – ٢٠١٩" ومناورات بين سفن البلدين في أغسطس ٢٠٢٤. كما شهدت مناورات القوات الجوية "نسر الحضارة" تطوراً ملحوظاً،

فبعد تدريبات عام ٢٠٢٣ بمقاتلات ميج-٢٩إم وجيه-١٠سي ، ضمت تدريبات أبريل من هذا العام طائرات نقل استراتيجي واي-٢٠ وطائرات إنذار مبكر (أواكس) كيه جيه، مما يعكس مستوى متقدماً من الثقة والتعاون التكنولوجي. ولتعميق الاستفادة من هذا التعاون، يتطلب الأمر تجاوز مجرد التدريبات وصفقات الأسلحة إلى تعزيز التبادل المعرفي على المستوى الأكاديمي بين المؤسستين العسكريتين المصرية والصينية. فمثل هذه التبادلات تساهم في تعميق فهم الأكاديميين العسكريين المصريين للفكر الاستراتيجي الصيني، وقد تفتح قنوات أكثر فعالية لنقل التكنولوجيا العسكرية، وهو ما يتطلب أيضاً إشراك الخبراء الأكاديميين المصريين المتخصصين في الشأن الصيني لدعم هذه الجهود بما يخدم المصالح الحيوية للدولة.

الخاتمة

حللت هذه الدراسة العلاقات المصرية الصينية في الحقبة الجديدة من منظور واقعي، لتكشف أن هذه الشراكة الاستراتيجية محكومة بديناميكية مزدوجة من التشابك والتناقض ، والتي تنتج مفارقة مركزية: فبينما توفر البيئة الدولية فرصة سانحة لمصر لموازنة علاقاتها وتحقيق مكاسب استراتيجية، فإن القدرة الفعلية على "اغتنام هذه الفرص" لا تتحدد بالعوامل الخارجية بقدر ما تتحدد بالقدرات والمحددات الداخلية للدولة المصرية. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجتين رئيسيتين:

أولاً: على المستوى التحليلي، الشراكة الاستراتيجية الشاملة هي ساحة تتفاعل فيها مصالح وطنية غير متكافئة. فمن منظور واقعي، تسعى الصين عبر "البراغماتية التجارية" لتحقيق مصالحها "الأساسية" المتمثلة في التوسع الاقتصادي والنفوذ العالمي. في المقابل، تسعى مصر عبر سياسة "التوجه شرقاً" لتحقيق مصالح "حيوية ووجودية" مرتبطة بالاستقرار الداخلي وبقاء النظام. هذا التباين الجوهري في درجة أهمية العلاقة لكل طرف يفسر حدود الدعم الصيني في القضايا التي تمس صميم الأمن القومي المصري، ويؤكد أن الشراكة محكومة بحسابات القوة والمصلحة الباردة.

ثانياً: إن المعوق الرئيسي أمام تعظيم المكاسب المصرية ليس في نوايا الشريك الصيني، بل يكمن في محدودية "قدرة الدولة المصرية" على إدارة هذه العلاقة المعقدة. فقد كشفت الدراسة الميدانية أن التحديات الأبرز، كالتعقيدات البيروقراطية وضعف الحوكمة ، لا تقلل فقط من جاذبية البيئة الاستثمارية، بل الأخطر من ذلك أنها تضعف الموقف التفاوضي المصري، وتجعل من الصعب إدراج شروط حقيقية لنقل التكنولوجيا وبناء قدرات صناعية وطنية، مما يفتح الباب أمام مخاطر التبعية وأعباء الديون.

بناءً على ما سبق، فإن النتيجة الجوهرية لهذه الدراسة هي أن نجاح استراتيجية "اغتنام الفرص" المصرية مرهون بإصلاحات داخلية جذرية. فالتحولات الجيوسياسية توفر لمصر "نافذة فرصة"، لكن تحويلها إلى قوة حقيقية يتطلب بناء دولة قادرة ومؤسسات فعالة. إن امتلاك رؤية استراتيجية واضحة، وتأسيس مراكز فكر متخصصة، وتقوية الأجهزة الرقابية، وتفعيل القوانين بحسم، ليست مجرد توصيات إجرائية، بل هي شروط أساسية لتعزيز "القوة الوطنية الشاملة" لمصر.

في الختام، تؤكد هذه الدراسة أن مستقبل العلاقات المصرية الصينية لا يُصنع فقط في بكين أو يتأثر بالديناميكيات في واشنطن، بل يُصاغ بشكل حاسم في القاهرة. إن الانتقال من "شريك استراتيجي" إلى "مستفيد استراتيجي" لا يمر عبر المناورات الخارجية، بل عبر أجندة إصلاح داخلية تهدف إلى بناء دولة قادرة على ترجمة الفرص إلى قوة.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- هند المحلي محمود: مواءمة استراتيجيات التنمية الخليجية مع " الحزام والطريق" محور دبلوماسية الصين، العدد165، أغسطس 2021.
- هند المحلي محمود: التعاون الخليجي مع الأسيان يعزز توازن علاقات المنطقة بالصين وامريكا ويجنبها فخ الاستقطاب، اراء الخليج، العدد191، أكتوبر 2023.
- هند المحلي محمود: سلوك الصين تجاه إدارة الأزمة التايوانية في الحقبة الجديدة.. تحليلات وسيناريوهات، مجلة السياسية الدولية، اغسطس 2024.
- هند المحلي محمود: " منتدى التعاون العربي الصيني: الفرص والتحديات في الحقبة الجديدة"، افاق اسيوية، العدد 61 مايو، 2025
- محمد فايز فرحات، "العرب والصين، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، ديسمبر 2022.

المراجع الصينية

- 包澄章：《阿拉伯国家“东向”外交的动因、目标及意义》，载《阿拉伯世界研究》2019 年第 6 期。

- 包澄章：《中国与阿拉伯国家人文交流的现状、基础和挑战》，载《西亚非洲》2019 年第 1 期。
- 包澄章：《中国在沙特推进“一带一路”建设的现状、风险及应对》，载《阿拉伯世界研究》2018 年第 4 期。
- 曹笑笑、马雨欣：《中国对阿拉伯国家旅游外交的理念与实践》，载《阿拉伯世界研究》2021 年第 3 期。
- 陈海洋、牛国元、李国锋：《浅谈中阿技术转移中心运行模式》，载《科技视界》2017 年第 24 期。
- 陈杰：《中阿合作论坛成立以来的中国对阿媒体交流》，载《阿拉伯世界研究》2014 年第 5 期。
- 陈沫：《沙特阿拉伯“新政”与中沙合作前景》，载《当代世界》2019 年第 8 期。
- 陈天社：《阿拉伯国家的中国留学生及其影响》，载《世界民族》2008 年第 2 期。

المراجع الإنجليزية

- Daher, M. (2009). China and the Middle East: Establishing a new partnership. *Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia)*, *3*(1), 18-26.
- Jin, L. (2017). China’s role in the Middle East: current debates and future trends. *China Quarterly of International Strategic Studies*, *3*(01), 39-55.
- Fulton, Jonathan. "China’s power in the Middle East is rising." *Washington Post* 9 (2018).
- Sun, D. (2021). China's partnership diplomacy in the Middle East. In *Routledge Handbook on China–Middle East Relations* (pp. 299-311).
- Shichor, Y. (1998). China's Economic Relations with the Middle East: New Dimensions. *China Report*, *34*(3-4), 419-439.
- Lin, C. (2013). China’s strategic shift toward the region of the four seas: The Middle Kingdom arrives in the Middle East. *Middle East Review of International Affairs*, *17*(1), 32-55.

- *Qian, X., & Fulton, J. (2017). China-Gulf economic relationship under the "Belt and Road" Initiative. Asian Journal of Middle Eastern and Islamic Studies, 11(3), 12-21.*
- Xuming, Q. I. A. N. (2017). The Belt and Road Initiatives and China-GCC Relations. *International Relations*, *5*(11), 687-693.
- Huang, Y., Lin, C., Liu, S., & Tang, H. (2023). Trade networks and firm value: Evidence from the US-China trade war. *Journal of International Economics*, *145*, 103811.
- Burton, G. (2020). China and Middle East conflicts: responding to war and rivalry from the Cold War to the present. Routledge.
- Sultan, Hend Elmahly Mahmoud, Mohamed Mostafa Sayed Salem, and Eram Mohammed Abd El-Rahman. "China's Economic Diplomacy in Saudi Arabia and Qatar: An Effect on the Country's Economic Growth." China Report (2025): 00094455241307349.

---

[1] وثيقة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين الصين ومصر تمثل معلما تاريخيا وتتويجا لزيارة السيسي للصين . https://www.sis.gov.eg/Story/94463?lang=ar

[2] Sun, Degang, and Ruike Xu. "China and Egypt's comprehensive strategic partnership in the Xi-sisi era: A 'role theory' prism." *Mediterranean Politics* 28, no. 5 (2023): 764-784.

[3] Zhongping, Feng, and Huang Jing. "China's strategic partnership diplomacy." (2014).

[4] https://arabic.cgtn.com/news/3d497a587949444d78457a6333566d54/p.html.

[٥] النص الكامل: وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية. http://eg.china-embassy.gov.cn/ara//zxxx/201601/t20160114_6857507.htm.

[٦] الشكل مصمم بواسطة الباحث.

[7] 中国驻埃及大使兼驻阿盟全权代表廖力强：推动中埃全面战略伙伴关系更上层楼。https://baijiahao.baidu.com/s?id=1826266382311660579&wfr=spider&for=pc。

[٨] طه محمد السيد، "مفهوم الامن القومي"، مجلة الامن القومي والاستراتيجي، يناير، 2023. https://nsas.journals.ekb.eg/article_283587_e2b7173e4a2ee8931e32a7bc98dd950b.pdf.

[٩٩] ملتقى للمترجمين والباحثين في الشؤون الصينية. http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-01/01/content_732690.htm.

[10] 通讯：从黄河到尼罗河，考古合作架起中埃文明交流互鉴的桥梁。https://www.gov.cn/yaowen/liebiao/202405/content_6954180.htm。

[١١] https://www.asu.edu.eg/ar/related-news/جامعة+الشعب+الصينية 。

[١٢] أول مشروع أثري مشترك بين الصين ومصر لاستعادة المجد السابق لمعبد منتو. https://arabic.cgtn.com/news/2024-09-01/1830148042497818626/index.html.

[13] https://www.huaon.com/channel/tradedata/1052930.html.

[14] 国家统计局：2024 年国内生产总值比上年增长 5.0%。 http://m.cnhubei.com/content/2025-02/28/content_18984928.html.

[١٥] https://sczone.eg/ar/باستثمارات-٢٩٧-مليون-دولار-اقتصادية-قناة/.

[١٦] موقع وزارة التجارة الصينية. https://www.mofcom.gov.cn 。

[١٧] شركة "هاير" تفتتح مجمعا صناعيا في مصر. http://arabic.people.com.cn/n3/2024/0504/c31660-20164353.html.

[١٨] أسمنت المصريين توقع عقدا مع سينوما الصينية لبناء مصنع أسمنت ضمن مشروع بنحو ٦ مليارات جنيه . https://www.reuters.com/article/business/-6--idUSL5N1H309W/.

[19] 中企业承建埃及美的冰箱生产基地项目开工建设。https://baijiahao.baidu.com/s?id=1825930883317370294&wfr=spider&for=pc。

[20] 中国车企助力埃及电动汽车产业发展。https://baijiahao.baidu.com/s?id=1802976475163466536&wfr=spider&for=pc。

[21] 北汽集团在埃及建造新能源汽车工厂，中资车企加速中东北非布局。https://baijiahao.baidu.com/s?id=1814780151961595781&wfr=spider&for=pc。

[22] 第二届"一带一路"国际合作高峰论坛务实合作结硕果。https://beijing.qianlong.com/2019/1111/3441738.shtml。

[23] https://www.sis.gov.eg/Story/230712/محطة-«بنبان»-لتوليد-الطاقة-الشمسية?lang=ar。

[24] GWEC | GLOBAL WIND REPORT 2024. https://www.greenbr.org.cn/cmsfiles/1/titlepic/9a6f4f98-7679-4a89-ac03-858e308d805f.pdf.

[25] 共建“太空丝路” 共享空间资源。https://baijiahao.baidu.com/s?id=1780146353454695386&wfr=spider&for=pc。

[26] 中国政府援助埃及二号卫星初样星交付仪式顺利举。https://baijiahao.baidu.com/s?id=1769776468089935043&wfr=spider&for=pc。

[27] 中埃两国央行签署双边本币互换协议。https://www.gov.cn/xinwen/2016-12/06/content_5143998.htm。

[28] 亚投行将向埃及太阳能项目提供 2.1 亿美元债务融资。https://www.yidaiyilu.gov.cn/p/27495.html。

[29] 埃及发行首笔熊猫债券。https://baijiahao.baidu.com/s?id=1779993659097518878&wfr=spider&for=pc。

[٣٠] مصمم من قبل الباحث، حيث تم عمل دراسة ميدانية عن طريق مقابلات مع عشرون شركة صينية في مصر.

[٣١] مصمم من قبل الباحث وفقا لمقابلات قام بها مع جهات حكومية ومختصون في الحوكمة المصرية وأيضا خبرات الباحث في سياسة الصين بالخارج.